

## التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

يوليو 2017

### ملخص تنفيذي

يتناول هذا التقرير ثلاث أقسام. يهتم القسم الأول بالتطورات الاقتصادية المحلية من حيث تطور أسعار صرف الدينار الكويتي مع أهم العملات، ثم عرضاً لآخر التطورات المصرفية والمالية والنقدية المرتبطة بأداء الجهاز المصرفي، وسوق الأوراق المالية، والسياسة النقدية وآخر تطوراتها. أما القسم الثاني فيهتم بالتطورات الاقتصادية الإقليمية، من حيث آخر تقرير صادر عن تقييم الميزانية العامة للربع الثاني لعام 2017 في المملكة العربية السعودية، وكذلك عرضاً لآخر تقرير عن مناخ الاستثمار صادر من القسم الاقتصادي بالسفارة الأمريكية بدولة الكويت. في حين يتناول القسم الثالث أهم التطورات الدولية ممثلة بتطور مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، والبطالة في الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

وعند تناول القسم الأول، التطورات الاقتصادية المحلية، فيشير التقرير، أولاً إلى تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات، حيث فقد الدولار حوالي نصف نقطة مقابل الدينار خلال شهر يوليو 2017. حيث بدأ في بداية الشهر بحوالي (303.45) فلس لينتهي إلى (301.85) فلس نهاية الشهر. وتعود هذه التغيرات إلى عدد من العوامل منها: النمو القوي لقطاع الصناعة الأمريكي، والاختلاف حول بدء خفض الميزانية العمومية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، واستمرار حالة عدم اليقين في سوق العمل الأمريكي، وارتفاع عوائد السندات الأمريكية لمدة عشر سنوات.

أما فيما يخص سعر صرف اليورو مقابل الدينار خلال شهر يوليو الذي وصل (346.15) فلس بداية الشهر ثم (354.34) فلس نهاية الشهر، فقد تأثر بعدة عوامل منها: تراجع أسعار المستهلكين في منطقة اليورو خلاف المتوقع، وارتفاع الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو، وتراجع أسعار قطاع الاتصالات، وارتفاع الدين الحكومي/ الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو.

أما فيما يتعلق بسعر صرف الاسترليني حيث بدأ مع بداية الشهر عند (394.6) فلس، ووصل إلى أعلى مستوى، خلال شهر يوليو إلى (396.8) فلس. وتعود هذه التغيرات إلى عدة أسباب منها:

نتيجة موظفي بنك انجلترا إلى الإضراب لمدة أربعة أيام، وانخفاض الدخل الفردي الحقيقي بسبب ارتفاع معدل التضخم، وتراجع قطاع الصناعة والبناء، وارتفاع العجز التجاري للسلع والخدمات، وتراجع معدل البطالة لمدة ثلاث أشهر حتى مايو 2017، وظهور بيانات إيجابية عن عدد السياح إلى بريطانيا، وتراجع معدل التضخم خلال شهر يونيو 2017.

ثم تناولت التطورات المحلية تلك الخاصة بسوق الأوراق المالية، حيث شهدت جميع المؤشرات السعرية لسوق الأوراق المالية ارتفاعاً خلال شهر يوليو 2017: السعري (3.6%)، والوزني (3.6%)، ومؤشر كويت (15) (3.1%). مع تراجع هذه المؤشرات بداية الشهر بسبب جني الأرباح والمضاربات، وتوجه أغلب الأسهم لقطاع البنوك، والتوجه للبنوك التي اتجهت أرباحها للتحسن.

وعند التطرق للتطورات النقدية والمصرفية، من حيث أوضاع البنوك المحلية خلال الربع الأول من عام 2017، فقد حققت معظم البنوك أرباحاً خلال النصف الأول من عام 2017: حقق بنك بوبيان أرباح بنسبة ارتفاع (16%) مقارنة في نفس الفترة من السنة السابقة، وحقق بنك الكويت الوطني ارتفاعاً بالأرباح (9.4%)، وبيت التمويل (15.1%)، والبنك التجاري (83.0%)، وبنك وربة (455%)، والخليج (10.2%)، والأهلي (7.7%)، وبنك الكويت الدولي (8.3%)، والبنك الأهلي المتحد (3.3%)، وبنك برقان (24%).

كما أعلن بنك الكويت المركزي تراجع مديونية شركات الاستثمار التابعة لرقابة البنك، بحدود النصف، خلال الفترة من إبريل 2012 ولغاية إبريل 2017. كما طرح البنك سندات في يوليو 2017 بقيمة (240) دينار لأجل (6) أشهر بعائد (1.8%). ويلاحظ بأنه رغم بقاء المركزي، في منتصف يونيو الماضي عند سعر خصم (2.75%) إلا أن بعض البنوك رفعت سعر الفائدة بنسب متفاوتة. كما قام البنك المركزي بإصدار سندات إضافية خلال شهر يوليو.

وشهد عرض النقد ارتفاع خلال شهر مايو 2017 ارتفاعاً بـ (0.5%)، والتسهيلات الائتمانية بـ (0.8%)، وانخفاض الودائع الأجنبية بـ (8.1%)، وارتفاع التسهيلات المقدمة للمقيمين خلال مايو بـ (0.8%)، وتراجع الائتمان الممنوح للمؤسسات غير المالية بـ (0.7%)، وارتفاع القروض

الشخصية بـ (0.6%) . مع ارتفاع مطالبات البنوك المحلية مجتمعة على البنك المركزي والمتمثل بسندات الخزينة في مايو، بنسبة (4.2%).

وتعرض معدل التضخم لارتفاع بأسعار المستهلك ليصل إلى (112.3%) في شهر يونيو 2017 (2013 = 100) (يرجى تعديل سنة الأساس من 2007 إلى 2013). وذلك لارتفاع أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات، والسجائر والتبغ، والكساء والملبوسات وملبوسات القدم، والمفروشات المنزلية، ومعدات الصيانة، والصحة، والنقل مع استقرار أسعار خدمات المساكن، والاتصالات. مع استقرار معدل التضخم على أساس سنوي عند (1.35%).

وعند الإشارة إلى التطورات النفطية، فقد لوحظ أن سلوك أسعار النفط قد شهد خلال شهر يوليو انخفاضاً، مع عودة الإنتاج الأمريكي للارتفاع، وارتفاع عدد حفارات النفط الصخري. مع تراجع مخزونات الطاقة الأمريكية التجارية، وارتفاع الصادرات النفطية بأكثر من مليون برميل/يوم، رغم امتثال السعودية والكويت القوي بسقف الانتاج، خاصة مع ارتفاع انتاج النفط الليبي والنيجيري.

وساهم موسم الحرّ، وموسم العطلات الصيفية في الولايات المتحدة، في الضغط على مخزونات النفط ومشتقاته. كما ساهم ضعف صرف الدولار الأمريكي على حفز الطلب، مما ساهم في تحسن أسعار النفط الخام. وشهدت مخزونات النفط الأمريكي انخفاضاً بحوالي (7.6) مليون برميل. ورغم تخفيض روسيا لإنتاجها بـ (280) ألف برميل/يوم (بنسبة امتثال 93%) إلا أنها لازالت أكبر منتج في العالم (11.3) مليون برميل/يوم، مع رفع عُمان والمكسيك انتاجهما، وكذلك كازاخستان. وجميعهم خارج أوبك. كما شهد امتثال أوبك لسقف الإنتاج انخفاضاً ليصل إلى (78%). مع التحاق نيجيريا لاتفاق تخفيض سقف الانتاج. وتوجه مخزون النفط الأمريكي للانخفاض بـ (7.2) مليون/برميل، ليصل إلى (490.5) مليون برميل/يوم. بالإضافة إلى وجود توقعات، ضمن منظمة أوبك، بارتفاع الإنتاج من خارج دول أوبك بحوالي (1.4) مليون برميل/يوم.

وتعتقد وكالة الطاقة الدولية بارتفاع الطلب العالمي على النفط أعلى مما كان في العام الماضي بسبب زيادة طلب الهند والولايات المتحدة وألمانيا. ورفعت الوكالة توقعات نمو الطلب العالمي على النفط عام 2017 ليصل إلى (14) مليون برميل/ يوم بسبب الأرقام المفاجئة للارتفاع في النصف الثاني من عام 2017. مع توقع الوكالة لانتعاش استثمارات النفط الصخري خاصة في الولايات المتحدة.

أما عند الانتقال للقسم الثاني، التطورات الاقتصادية الإقليمية، فيشير التقرير، أولاً إلى تقييم الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية للربع الثاني لعام 2017. ويستهل التقرير الأرقام المقدّرة، والفعالية لأرقام الميزانية لعام 2016 (المقدّرة والفعالية)، لعام 2017 (المقدّرة). ويلخص هذه الأرقام في جدول يشمل الإيرادات النفطية وغير النفطية، والمصروفات، والعجز. ويوضح اتجاه العجز المقدّر إلى عجز فعلي أقل (من 326,200 مليون ريال) إلى (311,065 مليون ريال)، وأن معدل الانخفاض في هذا العجز وصل إلى (4.6%). أما فيما يخص الوضع في الربع عام 2017 فيلاحظ بأن أكبر العجز حصل في الربع الأول من عام 2017 (46.517 مليون ريال)، والمتبقي (26.181 مليون ريال) في الربع الثاني.

وعند تناول التقرير الخاص بالنصف الأول لعام 2017، في جانب الإيرادات، فيلاحظ بأنها وصلت إلى (307,982) مليون ريال تمثل الإيرادات النفطية منها (69.1%). وأن أكبر قيمة للإيرادات النفطية تتحقق في الربع الثاني من عام 2017. الأمر الذي يعكس سلوك أسعار النفط، وانعكاساتها على الإيرادات غير النفطية التي شهدت نفس السلوك أيضاً. مع ملاحظة زيادة أهمية الإيرادات غير النفطية الأخرى (والمتكونة أساساً من العوائد المتحققة من مؤسسة النقد السعودي، وصندوق الاستثمارات العامة)، والتي تمثل حوالي (51%) من إجمالي الإيرادات غير النفطية في الربع الأول من عام 2017، و(53%) في الربع الثاني. ثم تأتي من حيث الأهمية الضرائب على السلع والخدمات، ثم على الدخل والثروة والمكاسب الرأسمالية.

وفي مجال تناول المصروفات فقد شهدت ارتفاعاً فعلياً في الربعين الأول والثاني من عام 2017، وبمعدل نمو (23.5%). وتشكل تعويضات العاملين حوالي (48.8%) في الربع الثاني، و(55.2%) في الربع الأول من إجمالي المصروفات. ويشكل الإنفاق على الأصول غير المالية

(الرأسمالية) حوالي (15.8%) من إجمالي المصروفات للربع الثاني عام 2017، وأنها ارتفعت عن الربع الأول بحوالي (14.3%). مع ارتفاع تكلفة التمويل (الفوائد) من الربع الأول إلى الثاني بـ (139.3%).

كما يلاحظ بأن أعلى نسبة صرف فعلي إلى المقدّر في النصف الأول من عام 2017 (الربع الأول والثاني) كانت في الإدارة العامة، ثم التعليم، ثم الصحة، ثم الخدمات البلدية، ثم الإنفاق العسكري والأمن والمناطق الإدارية، ثم البنود العامة والموارد الاقتصادية، ثم التجهيزات الأساسية والنقل.

ثم يتناول التقرير العجز والتمويل والدين العام. ويلاحظ هنا ارتفاع العجز المالي من الربع الأول إلى الربع الثاني عام 2017 (من 26,211 مليون ريال إلى 46,517 مليون ريال). وتفاوتت مصادر التمويل من الحساب الجاري بالكامل في الربع الأول من عام 2017، إلى السحب من الاحتياطي، وقروض خارجية، في الربع الثاني من عام 2017.

ثم ينتقل التقرير، في قسمه الثالث، إلى التطورات الاقتصادية العالمية، ممثلة بالتطورات الخاصة بالنتائج، ومعدل التضخم، والبطالة في الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي. ويلاحظ في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، وحسب إحصاءات مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، الصادرة في 28 يوليو 2017، أظهرت (التقديرات المتقدمة) للنتائج للربع الثاني، المعدلة موسمياً، ارتفاعاً في معدل نمو الناتج الحقيقي على أساس سنوي ليصل إلى (2.6%). مع انخفاض في مساهمة الاستثمار في المخزون الخاص، وتسارع في الاستهلاك الخاص، وارتفاع في الإنفاق الحكومي الفيدرالي، واتجاه الاستثمار الثابت السكني نحو الانخفاض، واتجاه الصادرات للانخفاض، والاستثمارات الثابتة غير السكنية.

أما فيما يخص عدد العاملين الحضريين فقد ارتفعوا بحوالي (209) ألف في يوليو 2017، مع وصول معدل البطالة إلى (4.3%). مع تركيز التشغيل في أنشطة خدمات الأغذية، ومحلات المشروبات، وخدمات الأعمال الصحية. مع تركيز معدل العاطلين في الرجال البالغين (4.0%)، والنساء البالغات (4.0%)، والمراهقين (13.2%)، والبيض (4.3%)، والسود (8.4%)، والآسيويين (3.8%)، واللاتينيين (5.1%). مع ارتفاع فترة التعطل لتصل إلى (2.2) مليون

لفترة (5 – 14) أسبوع، وإلى (2.1) مليون لفترة أقل من (5) أسابيع، و(2.0) مليون لفترة 27 أسبوع وأكثر، و(1.1) مليون لفترة (15 – 26) أسبوع.

وعند الانتقال لمعدل التضخم في الولايات المتحدة بين المناطق الحضرية فيلاحظ ارتفاعه إلى (0.1%) في يوليو 2017، وبارتفاع خلال السنة الماضية المنتهية في يوليو هذا العام بلغ (1.7%). مع ارتفاع الأرقام القياسية الفرعية الخاصة بالسكن، والرعاية الصحية، والأغذية، مع انخفاض أسعار الطاقة بشكل طفيف خلال شهر يوليو، وكذلك أسعار الغاز الطبيعي، وانخفاض أسعار الكهرباء، واستقرار الكازولين، وارتفاع أسعار الأغذية بنسبة متواضعة. أما الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ما عدا الأغذية والطاقة، فقد ارتفع بـ (0.1%)، ولمدة أربعة أشهر متصلة. أما الرقم الخاص بجميع السلع فقد ارتفع بحوالي (1.7%).

وعند الإشارة للاتحاد الأوروبي فقد أشار آخر تقرير صادر من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي في الأول من أغسطس 2017 إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.6%) في الربع الثاني من عام 2017. سواء للمنطقة الأوروبية (EA19) أو منطقة اليورو (EU28). وبالمقارنة مع معدلات النمو للعام الماضي وصل المعدل في حالة منطقة اليورو، المعدل موسمياً، إلى (2.1%)، وإلى (2.2%) في منطقة الاتحاد الأوروبي.

واتجه معدل التضخم للاستقرار، حوالي (1.3%) في شهر يوليو مقارنة بشهر يونيو 2017، مع مسؤولية الرقم القياسي الخاص بالطاقة عن أكبر مساهمة في الرقم الإجمالي (2.2%)، ثم الخدمات (1.5%)، ثم الأغذية والمشروبات الروحية (1.4%) لكلا الشهرين، والسلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة (0.5% ليوليو و 0.4% ليونيو). وتتضح من الإحصاءات أن أقل معدل تضخم لشهر يوليو كان في إيرلندا، ثم في قبرص، ثم في بلغاريا. وأن أعلى معدل تضخم كان في ليتوانيا، ثم في استونيا، ثم في المملكة المتحدة.

وأخيراً، أظهرت الإحصاءات الأوروبية بأن معدل البطالة المعدل موسمياً وصل شهر يوليو 2017، في منطقة اليورو، إلى (9.1%)، والمجموعة الأوروبية (7.7%). مع انخفاض معدل منطقة اليورو مقارنة بشهر يونيو 2017. ويقدر مكتب إحصاءات العمل الأوروبي عدد العاطلين

في المجموعة الأوروبية (EU28) بحوالي (18.725) مليون، منهم (14.718) مليون في منطقة اليورو (EA19) وذلك في شهر يونيو 2017. الأمر الذي يشير إلى انخفاض أعداد العاطلين بـ (183) ألف في المجموعة الأوروبية و(148) ألف في منطقة اليورو. وشهدت الدول التالية أقل معدل بطالة في يوليو 2017: الجيك (2.9%)، وألمانيا (3.8%)، ومالطا (4.1%). أما الدول التي شهدت أعلى معدل بطالة فهي: اليونان (21.7%)، إبريل (2017)، وإسبانيا (17.1%).